عدد خاص
ببحوث المؤتمر الدولي العلمي الاول
بين كلية الحقوق جامعة الموصل وكلية القانون جامعة الكوفة

جهات دعم المشاريع التجارية الصغيرة لحل الازمة المالية

أ.م.د. مصطفى ناطق صالح

نبذة عن الباحث :
تدريسي في كلية الحقوق جامعة الموصل .

أ.م.د. ايسر عصام داود

نبذة عن الباحث :
تدريسي في كلية الحقوق جامعة الموصل .

الكلمات الافتتاحية :
مشاريع صغيرة، تمويل، ازمة، دعم.

Keywords :
small projects, financing, crisis, support

Abstrat

Small enterprises have many advantages that large enterprises lack. Small enterprises have found great acceptance in Arab and Islamic countries, especially by financing them through traditional and Islamic banks as a main financing source that helps in promoting development and overcoming financial crises in this regard.

Basically, in the face of the financial crises that plague such projects, banks possess many different investment and financing capabilities due to the availability of large cash liquidity and the existence of appropriate financial formulas. Here, it is necessary to identify the sources of bank financing for these small projects and indicate their images and effectiveness, with the presence of support bodies such as companies as well and especially In Iraq, the Central Bank took the initiative to issue Instructions No. 3 of 2010 regarding the organization of work for small and medium enterprises financing companies.

.

جهات دعم المشاريع التجارية الصغيرة لحل الازمة المالية

* أ.م. د. مصطفى ناطق صالح / كلية الحقوق جامعة الموصل
* أ.م.د. أيسر عصام داؤد/ كلية الحقوق جامعة الموصل

الملخص

ان المَشْرُوَعات الصَغيرَة تتمتع بالعديد من المميزات التي تفتقر إليها المشاريع الكبيرة وقد لاقت المَشْرُوَعات الصَغيرَة قبولاً في البلدان العربية والاسلامية بشكل كبير وخصوصا بتمويلها عبر المصارف التقليدية والاسلامية كمصدر تمويلي رئيسي يساعد في النهوض بالتنمية وتجاوز الازمات المالية بهذا الشأن.

وتملك المصارف بالدرجة الاساس في مواجهة الازمات المالية التي تعصف بمثل هذه المشاريع العديد من الامكانيات الاستثمارية والتَمْوِيلية المختلفة بسبب توافر السيولة النقدية الكبيرة ووجود الصيغ المالية المناسبة فلابد هنا من التعرف على مصادر تمويل المصارف لهذه المَشْرُوَعات الصَغيرَة وبيان صورها وفعاليتها، مع وجود جهات دعم كالشركات ايضا وخصوصا ان في العراق بادر البنك المركزي بإصدار تعليمات رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ والخاصة بتنظيم عمل شركات تمويل المَشْرُوعَات الصَغيرَة والمتوسطة.

المقدمة

اولا: التعريف بموضوع البحث واهميته.

ان حاجة الانسان للعمل ولقوت يومه ادت الى تفكيره في مشروع معين صغير ليتكسب منه، وان مثل هذه المشروعات تحتاج الى تمويل مالي معين، من جهات اخرى لدعمها وتنشيطها.

لذا فان المشروعات التجارية الصغيرة بدأت بالظهور منذ فترة ليست بالقليلة مما ادى الى انتشارها وتوسعها واهتمت بالبحث عن جهات تمويلية لها في ظل الازمات المالية والاقتصادية المتلاحقة فكان لابد من وجود نوع ملائم لها للتمويل فكان ذلك بين المصارف المتنوعة والشركات المالية غير المصرفية التي تتولى تقديم القروض للمشاريع المتنوعة.

ثانيا: مشكلة البحث. ان التَمْوِيل وطبيعته ونوعه يمثل التحدي الاكبر للمشروعات الصغيرة وخصوصا في ظل الازمات المالية، وكذلك الحواجز التي تعيق تطور وانتشار المَشْرُوعَات الصَغيرَة بالتنمية الاقتصادية كما في الامور القَانُونيَة والتنظيمية والتسويقية، واقتصار الدعم المالي للمشاريع على القروض فقط المتضمنة للفوائد، مما يتسبب بمشكلة كبيرة تتمثل بتراكم القروض والفوائد الربوية عندما يكون التمويل من المصارف والشركات التي تتعامل بالفوائد.

ثالثا: هدف البحث. التعرف على المَشْرُوَعات الصَغيرَة وطرق تمويلها من قبل جهات متنوعة ومختلفة وخصوصا عند وجود ازمات مالية وبيان اهم المبادرات في مجال الدعم والتَمْوِيل على المستوى المحلي والاقليمي .

رابعا: تساؤلات البحث.

١-ما المقصود بالمشاريع التجارية الصغيرة؟ وما دورها في حياة الافراد؟

٢-ما هي اهم أساليب تمويلها ودعمها؟

* أ.م. د. مصطفى ناطق صالح / كلية الحقوق جامعة الموصل
* أ.م.د. أيسر عصام داؤد/ كلية الحقوق جامعة الموصل

٣-ما نوع التَمْوِيل الذي يمكن ان تحصل عليه؟
٤-ما هي التحديات والمعوقات التي تواجهها في ظل الازمات المالية المتتالية؟
خامسا: منهج البحث. ان النهج المتبع في البحث سيكون منهجا تحليليا للنصوص القَانُونية والآراء الفقهية في الموضوع والاطلاع على قانون المصارف الاسلامية العراقي رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ والاشارة لتجارب دول اخرى في مجال تمويل المشاريع التجارية الصغيرة ايضا.
سادسا: خطة البحث. سيتم معالجة الموضوع على وفق الخطة التالية:
المبحث الاول: مفهوم المَشْرُوعَات الصَغِيرَة واهميتها.
المطلب الاول: التعريف بالمَشْرُوعَات الصَغِيرَة.
المطلب الثاني: اهمية تأسيس المَشْرُوعَات الصَغِيرَة.
المبحث الثاني: مصادر تَمْوِيل المشروعات الصغيرة ومعوقاتها
المطلب الاول: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة.
المطلب الثاني: معوقات التَمْوِيل للمشروعات الصغيرة ومعالجاتها.

المبحث الأول: مفهوم المَشْرُوعَات الصَغِيرَة وأهميتها

يتعين علينا عند البحث في مفهوم المَشْرُوعَات الصَغِيرَة والمتوسطة التطرق لتعريفها أولا من ثم نبين أهميتها ، عليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين نخصص الأول لتعريف المَشْرُوعَات الصَغِيرَة أما المطلب الثاني فنخصصه لبيان أهمية تأسيسها ، وكما يأتي :

المطلب الأول: التعريف بالمَشْرُوعَات الصَغِيرَة

للتعريف بالمَشْرُوعَات الصَغِيرَة لابد أولاً من بيان نشأتها وتطورها التاريخي في العراق من ثم بيان تعريفها وسنقوم ببيان ذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين وكما يأتي:

الفرع الأول: نشأة وتطور المَشْرُوعَات الصَغِيرَة في العراق

تاثر نشأة وتطور المَشْرُوعَات الصَغِيرَة بالأحداث السياسية والإقتصادية التي شهدها العراق بدرجة كبيرة ، في فترة الخمسينات من القرن الماضي كان تدخل الدولة في الاقتصاد محدوداً في البُنى الإرتكازية وكان التدخل أعلاه داعما للقطاع الخاص وقد شهدت هذه الفترة إنشاء مجلس إعمار العراق ، كما تم إجراء إحصاء صناعي في سنة ١٩٥٤وقد أشارت نتائج هذا الإحصاء إلى وجود (٢٢٤٦٠) الف مشروع وبلغ عدد المشاريع الصغرى (٢٢١٦٦) الف مشروع ( ) ، أما في الستينات فقد شهد العراق صدور قرار التأميم في ١٤ تموز عام ١٩٦٤ والذي تم بموجبه تأميم العديد من المشايع الصناعية وبلغ عدد المَشْرُوعَات الصَغِيرَة آنذاك (٢٠٧٩٩) الف مشروع ( ) . وفي السبعينات حظيت المَشْرُوعَات الصَغِيرَة باهتمام كبير وذلك بتغير الاعتقاد الذي كان سائداً آنذاك بأن المشاريع الكبيرة تعد الركيزة الأساسية للاقتصاد وأصبح الأعتقاد السائد بأن

* أ.م. د. مصطفى ناطق صالح / كلية الحقوق جامعة الموصل
* أ.م.د. أيسر عصام داؤد/ كلية الحقوق جامعة الموصل

المَشْرُوعَات الصَغيرَة تؤدي دوراً مهما في عملية التنمية الأقتصادية في الدول الصناعية وحتى النامية ونتيجة لذلك أرتفع في هذه الفترة عدد المَشْرُوعَات الصَغيرَة في العراق ( ) وفي الثمانينات ايضاً حظيت المَشْرُوعَات الصَغيرَة بالأهتمام وذلك بإتجاه الدولة بإعطاء القطاع الخاص دوراً في النشاط الإقتصادي نتيجة الحرب العراقية الإيرانية مما ساهم في إرتفاع عدد المَشْرُوعَات الصَغيرَة ( ) وفي التسعينات شهد العراق تصاعد معدلات التضخم على إثر إنخفاض سعر صرف الدينار العراقي وعلى إثر ذلك صدر قانون الأستثمار الصناعي العراقي رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ والذي بموجبه أزيلت الحدود الفاصلة بين المَشْرُوعَات الصَغيرَة والكبيرة من أجل تسهيل منح التراخيص لإجازة المشاريع المرغوب إقامتها ( ) .

وبعد عام ٢٠٠٣انخفض عدد المَشْرُوعَات الصَغيرَة نتيجة الأحداث السياسية والحرب التي شهدها العراق وتدهور الاوضاع الامنية الذي صاحبه هجرة اصحاب رؤوس الاموال والمهن الى خارج البلاد ( ) وفي عامي (٢٠١١و ٢٠١٢) عاد الاهتمام بالمَشْرُوعَات الصَغيرَة وذلك بإتجاه المؤسسات الحكومية لتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة وتحسن الوضع الامني الأمر الذي ساهم بارتفاع عدد هذه المشاريع ( ).

الفرع الثاني: تعريف المَشْرُوعَات الصَغيرَة

مصطلح "المَشْرُوعَات الصَغيرَة" مصطلح واسع إنتشر إستخدامهُ مؤخراً واصبح لهُ العدد من التفسيرات مما أدى إلى تباين الأراء حول تعريفه لذا لا يوجد تعريف متفق عليه ، وقد عرفها رأي إقتصادي( ) بإنها "المشروعات التي التي تنتج سلعاً بسيطة وليست معقدة تكنلوجياً ولاتحتاج إلى رأسمال كبير وغالباً ما يقوم صاحب العمل أو المشروع بالعملية الإنتاجية بنفسهُ أو تشغيل مجموعة صغيرة من العمال" .

كما عرفت مؤسسة التَمْوِيل الدولية التابعة للبنك الدولي المَشْرُوعَات الصَغيرَة بإنها "هي أن يكون عدد العاملين من (١٠-٥٠) عامل وتبلغ الموجودات وحجم المبيعات السنوية من (١٠٠،٠٠٠-٣،٠٠٠،٠٠٠) دولار أمريكي( ).

و قد عرفها مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة بإنها "تلك التي يعمل بها من ٢٠ الى ١٠٠ فرد ، والمتوسطة التي يعمل بها من ١٠١ الى ٥٠٠ فرد"( ) .

وقد عرفت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) المَشْرُوعَات الصَغيرَة بإنها "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الاستراتيجية) القصيرة الاجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها مابين (١٠-٥٠) عامل"( )

مما تقدم يتبين عدم وجود تعريف شامل ودقيق للمشاريع الصناعية وذلك يرجع لاختلاف النظام الاقتصادي لكل دولة عن الدول الاخرى ، زيادة على إختلاف المعايير المعتمدة لتحديد طبيعة المَشْرُوعَات الصَغيرَة فالبعض إعتمد معيار عدد العاملين في المشروع والبعض الآخر إعتمد معيار رأس المال أو خليط من كلا المعيارين أو حجم المبيعات أو التكنلوجية المستخدمة في المشروع أو اية معايير أخرى .

* أ.م. د. مصطفى ناطق صالح / كلية الحقوق جامعة الموصل
* أ.م.د. أيسر عصام داؤد/ كلية الحقوق جامعة الموصل

المطلب الثاني:أهمية تأسيس المَشْرُوعَات الصَغيرَة

لتأسيس المشاريع أهمية كبيرة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية نبينها من خلال فرعين وكما يأتي :

الفرع الاول :أهمية تأسيس المَشْرُوعَات الصَغيرَة من الناحية الإقتصادية

تكمن أهمية تأسيس المشاريع الإقتصادية بالأتي :

أولاً: توفير فرص عمل للعاطلين وبالتالي تخفف العبء عن ميزانية الدولة ومن الجدير بالذكر أن المَشْرُوعَات الصَغيرَة وفرت أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل في الولايات المتحدة الامريكية مما ساهم الى د كبير بالحد من نسبة البطالة وآثارها السيئة ( ).

ثانياً: تحسين النمو الاقتصادي إذ أنها تضمن أن يسير النمو والكفاءة الاقتصادية جنباً الى جنب مع المشاركة والمساواة( ).

ثالثاً: المساهمة في تحقيق التكامل مع المشاريع الكبيرة إذ تعد المَشْرُوعَات الصَغيرَة الاساس الذي تقوم عليه المشاريع الكبيرة وتعتمد بشكل كبير على جهود المشاريع المتوسطة والصغيرة في الانتاج والتسويق على حد سواء ، إذ ان انتاج المشاريع الكبيرة للمنتجات والخدمات يكون باهض الثمن كما تحتاج هذه المشروعات الى جهوود كبيرة واموال طائلة لتحقيق اهدافها( ).

رابعاً: تساهم المَشْرُوعَات الصَغيرَة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتباينة والمتعددة ، زيادة على ذلك تساعد على تغيير الهيكل السوقي بزيادة المنافسة بين الشركات والمؤسسات التجارية الانتاجية والخدمية و تخفيف حدة التركيز( ).

خامساً: للمشاريع الصغيرة قدرة على انتاج منتجات وخدمات قابلة للتصدير كما لها القدرة على انتاج منتجات وخدمات بديلة لتلك المستوردة وبالتالي زيادة الاحتفاظ بالعملة الاجنبية ورفع موجودات البنك المركزي منها ( ).

سادساً: تتميز المَشْرُوعَات الصَغيرَة بالانتشار الاقليمي الواسع الامر الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة واستيعاب اعداد كبيرة من السكان لانخفاض تكاليفها ومحدوديةانتاجها الامر الذي يساهم في تلبية احتياجات المجتمع ( ) .

سابعاً: تعد المَشْرُوعَات الصَغيرَة العمود الفقري للاقتصاد الوطني والمحرك الاساسي لعملية التنمية اذ تعمل على زيادة الانتاج وتحسين وضع ميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي( ) .

ثامناً: تعد المَشْرُوعَات الصَغيرَة من المجالات الخصبة لتشجيع المواهب والافكار الجديدة والابتكارات لاصحاب المبادرات المتميزة والفذة من ذوي الطموح والكفاءات وذلك من خلال توظيف قدراتهم ومهاراتهم لخدمة مشاريعهم( ) .

الفرع الثاني: أهمية تأسيس المَشْرُوعَات الصَغيرَة من الناحية الاجتماعية

تعد المَشْرُوعَات الصَغيرَة عامل اساسي في الاستقرار السياسي والاجتماعي اذ تعطي فرصة لجميع افراد المجتمع لتفاعلهم في العملية الانتاجية وهو ما يحقق اعادة دمجهم في الحياة العملية والتعبير عن ذاتهم( ) . كما تعمل المَشْرُوعَات الصَغيرَة على زيادة

* أ.م. د. مصطفى ناطق صالح / كلية الحقوق جامعة الموصل
* أ.م.د. أيسر عصام داؤد/ كلية الحقوق جامعة الموصل

مشاركة المرأة وكذلك الشباب النازحين من المناطق الريفية في الانشطة المولدة للدخل( ) المرأة وكل ذلك يساعد في تقليل الماكل الاجتماعية المرتبطة بالبطالة والفقر اذ يساعد الدخل الذي يتم تحصيله من هذه المشروعات بالتدرج في المستويات الاجتماعية وتحسين الوضع الصحي والمعيشي للافراد( ). ٢

المبحث الثاني: مصادر تَمْوِيل المشروعات الصغيرة ومعوقاتها

سيتم في هذا المبحث التركيز على اهم الجهات التَمْوِيلية بهذا الشأن، كما في الشركات والمصارف المتنوعة، وسواء كانت على الصعيد المحلي ام الاقليمي، لبيان اهم التجارب بهذا الخصوص، والتركيز بعد ذلك على المعوقات التي تصادف التَمْوِيل للمشروعات الصغيرة ووفقا للمطلبين التاليين:

المطلب الاول: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة.

المطلب الثاني: معوقات التَمْوِيل للمشروعات الصغيرة ومعالجاتها.

المطلب الاول: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

ان التمويل مسالة غاية في الاهمية وخصوصا عند الحاجة اليه في ظل ظروف تتسم بالأزمات المالية والاقتصادية، وبالتالي فان توفر التمويل الملائم والمناسب للافراد والمشروعات سوف يعطي امكانية كبيرة في الصمود امام الازمات المتنوعة.

وعليه فان التمويل يتمثل بتحديد احتياجات الأفراد والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم، وضرورة استخدام هذه الموارد المالية بكفاءة.

وعليه لابد هنا من التطرق الى اهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة من خلال عرض جهات التمويل والدعم في مواجهة المخاطر التي تعصف بها والتعرف عن قرب على ماهية هذه الجهات ودورها في منح التمويل الملائم للمشروعات الصغيرة، ووفقا للفرعين التاليين:

الفرع الاول: مصدر التمويل المصرفي.

الفرع الثاني: مصدر التمويل من الشركات المختلفة.

الفرع الاول: مصدر التمويل المصرفي

تؤدي المصارف على اختلاف انواعها دورا كبيرا في منح التمويل والائتمان لجهات متنوعة، لذا لابد هنا من بيان اهم هذه المصارف باعتبار اكبر جهات التمويل في البلاد وهي:

١-البنك المركزي العراقي: يمثل البنك المركزي في أي دولة البنك الرئيس او بنك الدولة والذي يتولى رسم السياسة المالية والنقدية ومواجهة الازمات المختلفة التي قد تصيب الاقتصاد الوطني.

وفي اطار موضوعنا فلقد اطلق هذا البنك مشروع تمويلي مهم عام ٢٠٢٠ قدره (١ ترليون) دينار عراقي، لتمويل المَشْرُوعَات الصَغِيرَة ولغرض تحقيق نمو اقتصادي وتشغيل

* أ.م. د. مصطفى ناطق صالح / كلية الحقوق جامعة الموصل
* أ.م.د. أيسر عصام داؤد/ كلية الحقوق جامعة الموصل

الايدي العاملة والحد من البطالة والفقر، ويهدف الى تطوير المَشْرُوعَات الصَغِيرَة الموجودة وانشاء مشاريع صغيرة جديدة( ) وتوفير السيولة المالية الملائمة لها .

ولذا فان توفر هكذا تمويل مع وجود عجز مالي لدى الافراد بسبب عدم توفر السيولة سوف يحقق تطورا كبيرا في مجال فتح وتطوير المشاريع الصغيرة المتنوعة مما سيحقق تشغيل الايدي العاملة والقضاء على البطالة ورفع المستوى المعاشي.

ومن أبرز ما تضمنته الضوابط الموحدة لمبادرة الـ (١) تريليون دينار لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة( ) هي أن تصبح مدة التَمْوِيل (١٠) سنوات كحد أقصى، وأن لا تزيد مدة الإمهال عن (٣) سنوات ، فيما ستكون فائدة البنك المركزي (٢٪) سنوياً متناقصة وتحسب من تاريخ نزول المبلغ في حساب المصرف ، وأن يتم تسديدها ضمن القسط الشهري المستقطع من المصرف، أما فائدة المصرف صاحب التَمْوِيل فستكون (٢٪) سنوياً كحد أقصى.

ووجّه هذا البنك في تعليماته عدم السماح بتمويل المشروع الذي تم تمويله سابقاً من المبادرة ذاتها حيث يخضع تحديد مدة الإقراض والإمهال اعتماداً على دراسة الجدوى المقدّمة ورأي اللجنة المعنية بهذا النوع من التَمْوِيل ( ).

٢-مصرف الرافدين: وهو يعد مصرف حكومي ومن اهم واكبر المصارف بعد البنك المركزي العراقي ، تأسس في بغداد عام ١٩٤١، كأول مصرف عراقي تجاري ويوجد له ١٤٦ فرعا داخل العراق ( ).

وقام المصرف بعمليات اقراض للمشاريع الصغيرة وبدعم من وزارة العمل ووزارة المالية لتوفير قروض بلا فوائد تستهدف اصحاب المحلات التجارية المتضررين من العمليات العسكرية ( )، وتبنى المصرف تمويل هذه المشروعات على ان يتم دفع الفائدة من وزارة المالية البالغة ٦٪ ( ).

٣-مصرف الرشيد: يعد مصرف الرشيد ثاني اكبر مصرف حكومي في العراق تأسس عام ١٩٨٨( )، ولقد منح المصرف ومنذ عام ٢٠١٠ العديد من المساهمات المالية لدعم المشاريع التجارية الصغيرة لمختلف القطاعات وفق شروط خاصة تتمثل بان مدة القرض سنتين وبفائدة ١٢٪ ومبلغ القرض من ٢-١٠ مليون دينار عراقي وحسب حجم المشروع مع تقديم كفيل ضامن وعند عدم توفر الكفيل يمكن قبول الضمانة العقارية وغيرها من الضوابط( ).

٤-المصرف الصناعي: هو مصرف عراقي حكومي، تأسس عام ١٩٣٥ ثم أستقل كمصرف صناعي تنموي عام ١٩٤٦ من اجل تنمية وتطوير قطاع الصناعة الوطنية في العراق من خلال دعم القطاعين الخاص والمختلط حيث ساهم المصرف في تأسيس العديد من الشركات الصناعية التي شكلت هيكل الصناعة الوطنية للقطاع الصناعي المختلط كونه قطاع حيوي وله أهميته في تطوير الاقتصاد الوطني ( ).

* أ.م. د. مصطفى ناطق صالح / كلية الحقوق جامعة الموصل
* أ.م.د. أيسر عصام داؤد/ كلية الحقوق جامعة الموصل

وساهم المصرف بتقديم العديد من القروض للمشاريع الصغيرة لدعم الاقتصاد الوطني وتوفير السيولة بشروط ميسرة من خلال تقديم الضمانات المناسبة ومقدار القرض ١٠ مليون دينار عراقي [٢] [٣].

ونلحظ مما سبق ان حل ازمة السيولة لمثل هذه المشروعات يتم من خلال القروض المصرفية وهي المصدر الوحيد في تمويل المَشْرُوَعات الصَغِيرَة فضلا عن عدم وجود وحدة او هيئة متخصصة في منح القروض من هذه المصارف

٥-المصارف الاسلامية: وهي مؤسسات مالية تجارية تتعامل مع الموارد المالية وفق احكام الشريعة الاسلامية مركزة على الاستثمار الحقيقي المتوافق مع الشريعة وبناء الثروات.

تمثل هذه المصارف اهمية كبيرة في مجال دعم عمليات التنمية الاقتصادية والاستثمار المتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية، ونجحت هذه المصارف في نشر ثقافتها ومنتجاتها المختلفة في بقاع الارض المعمورة، لكونها لا تستند الى الفوائد الربوية المحرمة اخذا وعطاء، وتوجد في العراق العديد من المصارف الاسلامية كالمصرف الاسلامي العراقي الذي تأسس في التسعينيات من القرن العشرين، ومصرف النهرين الاسلامي -قطاع عام- تأسس عام ٢٠١٢، ومصرف البلاد الاسلامي، ومصرف الطيف الاسلامي، وغيرها الكثير[٣]. ولقد خضعت المصرفية الاسلامية في العراق الى تعليمات الصيرفة الاسلامية عام ٢٠١١، ومن ثم صدر قانون المصارف الاسلامية العراقي رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ ليتولى منح الترخيص لهذه المصارف وفق القانون وتحت اشراف ومراقبة البنك المركزي العراقي .

تقوم المصارف الاسلامية بتقديم خدمات تمويلية مهمة واساسية وعلى وفق مبادئ واحكام الشريعة الاسلامية من خلال اعطاء قروض بلا فوائد للمشروعات الصغيرة، وبالتالي فهو يوفر التَمْوِيل الناجح والدعم المناسب لارتباطه بالناتج الحقيقي للمشروع ويتم على اساس مشروع ومدروس من كل الجوانب كشخصية المستفيد ونوعية المشروع والغرض من التَمْوِيل وكيفية السداد، وتوجد العديد من الصيغ التي من الممكن ان تقدمها المصارف الاسلامية للمشاريع الصغيرة ومن اهمها التَمْوِيل بالمشاركة بين المصرف الاسلامي وشخص اخر لتمويل مشروع تجاري معين او التَمْوِيل بالمضاربة من خلال منح المصرف اموال بقدر معين لصاحب المشروع ليمارس العمل من خلال خبرته لاستغلال تلك الاموال وصيغ اخرى متنوعة [٤].

وان ما يقدمه المصرف الاسلامي يجد سنده القَانُونِي في المادة (٢/اولا) من قانون المصارف الاسلامية العراقي رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ حيث اشار الى ان من اهداف المصرف الاسلامي ممارسة اعمال التَمْوِيل و الاستثمار القائمة على غير اساس الفائدة في جميع صورها و اشكالها .

وايضا المادة (٥/اولا) من ذات القَانُونْ اعلاه بان المصرف الاسلامي يمارس لحسابه او لحساب غيره في داخل العراق و خارجه جميع اوجه الانشطة المصرفية الاسلامية

ومنها اعمال التَمْوِيل و الاستثمار في مختلف المشاريع و الانشطة التي لا تخالف الشريعة الاسلامية.

وكذلك ما شار اليه قانون مصرف النهرين الاسلامي رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٢ في المادة (٢) منه على ان المصرف يقدم الخدمات المالية والمصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية وتنمية الاقتصاد العراقي، وكذلك المادة (٨/اولا) من القَانُونْ اعلاه بممارسة اعمال التَمْوِيل والاستثمار في مختلف المشاريع والانشطة من خلال التَمْوِيل بالمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة وغيرها من الصيغ والخدمات التي لا تخالف احكام الشريعة الاسلامية .

وعليه فان المصارف الاسلامية اذا استغلت بشكل جدي وحقيقي لخدماتها فان ستوفر فرصة كبيرة للتمويل للمشاريع بعيدا عن الفوائد الربوية وخصوصا في القرض الحسن الذي يتمثل بكونه عقد بين طرفين مقرض ومقترض يتم بموجبه دفع مبلغ مالي على ان يتم استرداده خلال فترة زمنية معينة ( ) .

الفرع الثاني: مصدر التمويل من الشركات المختلفة

تقوم الشركات الغير المصرفية بدور كبير في مجال التَمْوِيل من خلال مساعدة المَشْرُوَعات الصَغِيرَة للنهوض بنشاطها التجاري، ولقد صدرت بهذا الشأن تعليمات رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ من البنك المركزي العراقي والخاصة بتنظيم عمل شركات تمويل المَشْرُوعَات الصَغِيرَة والمتوسطة( ) والتي منحت الحق بتأسيس شركات مساهمة او محدودة او محدودة المسؤولية لتمويل المَشْرُوعَات الصَغِيرَة.

ولقد حددت التعليمات راس مال الشركة المساهمة بمليارِي دينار وللشركة المحدودة بمليار دينار، ونلحظ ان هذه الشركات التي تأسست هي تمنح التسهيلات المالية لهذه المشاريع وبإشراف البنك المركزي العراقي وبإجازة منه ( ) .

ووفقا للتعليمات فان للشركة تسلم الهبات والتبرعات وللشركة المساهمة الاقتراض من الجهاز المصرفي العراقي بنسبة لا تزيد عن ٣٠٠٪ وبما يحقق اغراضها ( ) .

ومع وجود هذه التعليمات تأسست ايضا عدة شركات اخرى مالية غير مصرفية على وفق قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧، وهي :

١-الشركه العراقية للكفالات المصرفية ( ): وهي شركه تأسست عام٢٠٠٦ برعاية البنك المركزي العراقي كشركه ماليه غير مصرفية تقوم بضمان القروض للمشاريع الصغيرة وتقوم هذه الشركة بدعم اصحاب هذه المشاريع للحصول على التَمْوِيل من المصارف وضمان القروض الممنوحة للمشاريع الاقتصادية وتقوم الشركة بضمان قروض قصيره الاجل مده استحقاقها عام واحد وقروض الاصول الثابتة و مدتها من ١-٥سنوات ( ) .

وان هذه الشركة تتألف من مجموعه من المصارف كمصرف بغداد و الموصل و البصرة والشرق الاوسط وغيرها ولدى هذه الشركة ضمان خاص لضمان القروض تشترك فيه هذه المصارف ويتم من خلالها منح التَمْوِيل ( ) .

* أ.م. د. مصطفى ناطق صالح / كلية الحقوق جامعة الموصل
* أ.م.د. أيسر عصام داؤد/ كلية الحقوق جامعة الموصل

وتهدف الشركة الى زيادة استفادة اصحاب المشروعات الصغيرة للحصول على التمويل المالي من المصارف المتنوعة، وكذلك ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الاقتصادية وتوفير فرص العمل، وكذلك تقليل المخاطر المصاحبة للقروض وضمان القروض الممنوحة للمستفيدين( ).

وفي مصر تأسست ايضا شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة بموجب قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وبمشاركة تسع مصارف وشركة تامين منذ عام ١٩٩١ هدفها تشجيع وتنمية المشروعات التجارية الصغيرة وتيسير الحصول على الاموال وتقوم الشركة بتغطية ما نسبته ٥٠٪ من قيمة التَمْوِيل ( ).

٢-الشركة العراقية لتمويل المَشْرُوَعات الصَغِيرَة: اسست هذه الشركة عام ٢٠٠٩ من مجموعة مصارف عراقية منها على سبيل المثال: (مصرف بغداد، اشور، الخليج وغيرها) لغرض تطوير المَشْرُوعَات الصَغِيرَة وتقديم التسهيلات المالية اللازمة وتقوم الشركة بمنح القروض بما يتلائم والوضع الاقتصادي للمقترضين من اصحاب هذه المشاريع، وتعزيز ثقافة اقراض المَشْرُوعَات الصَغِيرَة وتوفير السيولة المالية المطلوبة للعاطلين عن العمل( ).

وتمنح هذه الشركة منح القروض بما يتوافق مع الوضع الاقتصادي للمقترضين من اصحاب المشروعات الصغيرة، والاسهام بالتنمية الاقتصادية من خلال ذلك، وتوفير فرص عمل للعاطلين والمحافظة على فرص العمل، وتقديم القروض باسعار فائدة تشجيعية لمختلف القطاعات الاقتصادية ( ).

ومن التجارب التشريعية العربية في هذا المجال ما اصدرته سوريا بموجب القَانُونْ رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ والخاص بتأسيس الهيئة العامة لتنمية المَشْرُوَعات الصَغِيرَة والمتوسطة، والقَانُونْ رقم ١٢ لسنة ٢٠١٦ الخاص بمؤسسة ضمان مخاطر قروض المَشْرُوَعات الصَغِيرَة والمتوسطة والذي يهدف لتمكين المشاريع هذه للحصول على التَمْوِيل المطلوب من المؤسسات المالية وتوفير التنافس في القطاع المالي وتحسين الخدمات المقدمة لمشاريع ( ).

واذ تعد مثل هذه الخطوات مهمة واساسية في توفير السيولة المالية والقضاء على البطالة وتفعيل النشاط التجاري ضمن المَشْرُوَعات الصَغِيرَة، بالتأكيد ستؤدي في النهاية الى تنمية الاقتصاد وعدم خروج العملة الصعبة خارجه ورفع المستوى المعاشي للافراد .

وبالتالي نجد ان مسالة توفير السيولة المالية لمثل هذه المشروعات المهمة لابد ان تتم وفق الية خاصة تتلائم معها او من خلال تفعيل اكبر لدور شركات التَمْوِيل والدخول مع صاحب المشروع بالمشاركة لتحقيق غايات التَمْوِيل ونجاح المشروع، مما سيقضي بالتأكيد على الازمات المالية المتوقعة وسيؤدي الى عدم ادخار الاموال وعدم تشغيليها في التجارة.

* أ.م. د. مصطفى ناطق صالح / كلية الحقوق جامعة الموصل
* أ.م.د. أيسر عصام داؤد/ كلية الحقوق جامعة الموصل

وممكن فضلا عما سبق ان يكون هناك صندوق دعم وتمويل المشاريع التجارية الصغيرة يتم فيه تجميع المدخرات غير المستثمرة ليتم منحها كتمويل لهذه المشاريع حيث من الممكن ان تدار اموال الصندوق وفق الوكالة باستثمار الاموال او المضاربة، حيث ان عدد الصناديق الاستثمارية التي استقطبت الاموال خلال عام ٢٠١٨ بلغت ١٢٩٢ صندوق وهذا ما يتميز به من سهولة التأسيس والتكيف مع مختلف بيئات الاعمال مع وجود بيئة قانونية ملائمة ومستثمرون يدعمون الصندوق بأموالهم ( ).

المطلب الثاني: معوقات التَمْوِيل للمشروعات الصغيرة ومعالجاتها

على الرغم من بيان الانواع المتنوعة للتمويل للمشاريع التجارية الصغيرة، وما لاحظناه من تجارب تشريعية او عملية في العراق وغيرها من الدول، فانه لا تزال هناك عدة مشاكل تعيق هذه المَشْرُوعَات الصَغِيرَة وتطورها نوجزها بالتالي:

١-ان المشاريع التجارية الصغيرة حالها كأي مشروع اخر تتأثر بالأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية في الدولة، فلابد من توافر الدعم المستمر لها.

٢-ان التَمْوِيل الاسلامي المصرفي غير واضح المعالم لعدم وجود تعليمات تنظم احكامه بشكل دقيق على الرغم من صدور قانون المصارف الاسلامية العراقية منذ عام ٢٠١٥ فلابد من توضيح دقيق لأساليب التَمْوِيل هنا وخصوصا ان المصارف الاسلامية تتشارك بالربح والخسارة ولا تتعامل بالفائدة الربوية المحرمة شرعا، وبالتالي لابد ان يتولى البنك المركزي دوره القانوني المهم من خلال سلطة محافظ البنك المركزي العراقي في اصدار التعليمات والضوابط اللازمة لذلك.

٣-اقتصار التَمْوِيل من المصارف التجارية التقليدية على القروض فقط، وهذا امر يثقل كاهل اصحاب المشروعات.

٤-ان المشاريع التجارية الصغيرة تعاني من ضعف تسويق منتجاتها والادارة المناسبة الواعية لها كونها تعتمد على الحرفية التقليدية في اعمالها كالخياطة او انتاج بعض المواد الغذائية وصناعة الجلود، فالاجدر هنا ان تتولى جهة خاصة لتسويق هذه المنتجات تتاسس لهذا الغرض يتم من خلالها تسويق المنتجات وحسب الحاجة للقطاعات العامة او المختلطة لتحقيق المرود المالي الايجابي لها.

٥-المسائل التشريعية والتنظيمية الخاصة بالمشاريع التجارية الصغيرة ادت الى تعقيد في الحصول على الاجازات من الدوائر المختصة لممارسة النشاط التجاري وفق المشروعات هذه مما تعد مشكلة في سبيل الانشاء والتطوير لها ( ).

٦-ضعف الضمانات المقدمة من اصحاب المَشْرُوعَات الصَغِيرَة في مقابل الحصول على التَمْوِيل الملائم من الجهات المعنية ( ) وهذا بطبيعة الحال مسالة في غاية الاهمية؛ لان جهة التَمْوِيل تحتاج الى استرداد اموالها بعد فترة وتحتاج لضمانات لذلك مع حاجة المَشْرُوعَات الصَغِيرَة للأموال مع ضعف او انعدام الضمانات المناسبة لذلك.

٧-توجه انظار المصارف عند منح التَمْوِيل الى المشاريع الكبيرة والاستثمارية بغية الحصول على الفوائد المجزية من منح التَمْوِيل لها مما يجعل المَشْرُوَعات الصَغِيرَة في

* أ.م. د. مصطفى ناطق صالح / كلية الحقوق جامعة الموصل
* أ.م.د. أيسر عصام داؤد/ كلية الحقوق جامعة الموصل

موقف ضعيف( )، وهنا لابد من ان تكون سياسة الدولة المالية والاقتصادية موجهة بشكل كبير الى المشروعات الصغيرة كونها تمثل نشاطا تجاريا صغيرا بحاجة للوقوف بجانبه فلابد ان يكون الدعم المالي في مواجهة الازمات ملائمة لهذه القطاعات المهمة.

٨-عدم وجود هيئة او جهة عليا مشرفة على المشروعات والرقابة عليها وخصوصا بتنفيذ التَمْوِيلات الحاصلة عليها او تقديم المقترحات لتوسيع نشاطها وتطويرها، يعد مشكلة كبيرة تحتاج الى النظر بها لكي يتم تفديم المَشْرُوَعات الصَغِيرَة المهمة والتي يحتاجها المجتمع.

الخاتمة

اولا: النتائج.

١-لايوجد تعريف موحد للمشاريع الصغيرة لعدم اعتماد معيار محدد من قبل الدول والمنظمات فبعض الدول إعتمدت معيار عدد العاملين في المشروع والبعض الآخر إعتمد معيار رأس المال أو خليط من كلا المعيارين أو حجم المبيعات أو التكنلوجية المستخدمة في المشروع أواية معايير أخرى .

٢-تطور المَشْرُوعَات الصَغِيرَة بالأحداث الاقتصادية السياسية والحروب التي مر بها العراق والتي كانت لها تأثير كبير على الانشطة الاقتصادية بصورة عامة .

٣-تعد المَشْرُوعَات الصَغِيرَة من اهم الوسائل للقضاء على البطالة وتشغيل الموارد المعطلة

للمشاريع الصغيرة دور كبير في التنمية الاقتصادية اذ من خلالها يتم دعم النمو الاقتصادي ومضاعفة القيمة الاقتصادية للناتج المحلي للاقتصاد، كما يتم من خلالها دعم وتوظيف مهارات اصحاب المواهب والابتكارات .

٤-تحتاج المَشْرُوعَات الصَغِيرَة الى الدعم المتواصل للوصول الى مبتغاها بخطى ثابتة وتسويق منتجاتها في الاسواق.

٥-تعاني المَشْرُوعَات الصَغِيرَة من مشاكل كثيرة وتحديات عديدة تتمثل بضعف التشريعات المنظمة لها والاعتماد على الاقراض عند التَمْوِيل وعدم وجود جهة متخصصة في القطاع المصرفي تهتم بدراسة جدوى وتطوير المَشْرُوعَات الصَغِيرَة.

٦-يمثل التَمْوِيل المصرفي الاسلامي من اهم جهات دعم هذه المشاريع لكونه يملك صورا متعددا وفقا لفلسفته المالية الاسلامية .

٧-الاعتماد على القروض بكل رئيس وما تسببه فيما بعد من ثقل على المشروع بسبب الفوائد المرتبطة به .

ثانيا: المقترحات.

١-نقترح انشاء هيئة تمويلية اسلامية لدعم قطاع المَشْرُوعَات الصَغِيرَة وبما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية.

٢-نوصي بإصدار التشريعات الداعمة للقطاع الخاص وخصوصا بالمَشْرُوعَات الصَغِيرَة وتحسين بيئة الاعمال التجارية في العراق وتوفير مصادر التَمْوِيل المتعددة.

٣- تفعيل التشريعات الخاصة بحماية المنتجات الوطنية و الاهتمام بجوانب تسويق منتجات المَشْرُوعَات الصَغيرَة وحمايتها بشكل واسع.

٤-تنشيط دور المصارف الاسلامية ومؤسساتها المالية المختلفة وضرورة اصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ قانون المصارف الاسلامية العراقي رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ لغرض بيان اهم الصيغ المعتمدة في منح التَمْوِيل الاسلامي للمشاريع.

٥-ضرورة العمل على انشاء قسم خاص لدعم المشاريع التجارية الصغيرة بكل مؤسسة مالية حكومية او خاصة.

٦-نقترح انشاء صندوق استثماري تمويلي للمشاريع الصغيرة يعتمد على تجميع الاموال والمدخرات الفائضة وتوظيفها فيه لدعم هذه المشاريع .

هوامش البحث:

(١) فارس كريم بريهي وحسين شريف نعيم ، مؤسسات التَمْوِيل ودورها في تطوير المشروعات ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغدادالمجلد(٢٢)، العدد(٨٨)ص ٠٤ ٣.

(٢) ابراهيم خليل العلاف ، الجذور التاريخية لنشأة وتطور(القطاع الخاص) في العراق حتى صدور قرار قرارات التأميم سنة ٤ ٩٦ مقال منشور على الموقع الالكتروني : m.ahwar.org تاريخ الزيارة ١٥ ٢ ٢٠ ٣ ٤pm.

(٣) أ.د.فارس كريم بريهي وحسين شريف نعيم ، مصدر سابق ، ص٤٠ ٣

٤( ) سلام نعمة ، اهمية الدعم الحكومي في تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، بدون مجلد، العدد(٥٨)، ٦ ٢٠١٦، ص ٥ ٣

٥ () د. سعيد علي محمد ، دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المَشْرُوعَات الصَغيرَة ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع ٨ ٢٠١٨، ٧ ٧

٦ () عمر خلف فزع ، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق التوطن والتَمْوِيل ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية لسنة ٣ ٢٠١٣،ص ٨ ٣

٧() فارس كريم بريهي و حسين شريف نعيم ، مصدر سابق ، ٥ ٣

٨ () سعد عبد محمد ، معوقات عمل المصارف الاسلامية في تمويل المَشْرُوعَات الصَغيرَة في العراق ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع ٨ ٢٠١٨،ص ٣٣

٩ () نقلاً عن سعيد علي محمد ، مصدر سابق ، ص ٧٧.

١ () نقلاً عن دراجي كريمو ، دور التَمْوِيل الاسلامي في تنمية المَشْرُوعَات الصَغيرَة والمتوسطة -تجارب بعض الدول العربية والاسلامية ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة حسيبة بوعلي بالشلف ، الجزائر ، يومي ٧ ٨نوفمبر ٢٠٠٩، ٥ ٤٣.

١ () موقع منظمة الامم المتحدة (يونيدو) متاح على الموقع الالكتروني: www.unido.org
تاريخ الزيارة ١٥ ١ ٢٠٢٠pm.

١ () عمر خلف فزع ، مصدر سابق ، ص ٣ ٣.

١ () احمد كامل حسن الناصح ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق واثرها في التشغيل ، بحث منور في مجلة الادارة والاقتصاد الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، بدون مجلد ، العدد (٦٩)، ٢٠٠٨،ص ٦٣

(١) يوسف فوزي علي و علي نبع صايل ، معوقات تنمية المَشْرُوعَات الصَغيرَة والمتوسطة في العراق ، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الانبار، المجلد(١٠)، العدد (١ ٢)، ٢٠١٨، ص ٣ ٨

١ () مصعب عبد الهادي دياب الشيخ خليل ، المَشْرُوعَات الصَغيرَة ودورها في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا في جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، ٩ ٢٠١٩،ص١ ٢

١ () د. بيان حرب ، دور المَشْرُوعَات الصَغِيرَة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية الصادرة عن ، المجلد(٢٢)، العدد الثاني ، ٢٠٠٦،ص ١١٩

١ () سماح مصطفى عبد الغني ، تفعيل دور المَشْرُوعات الصَغِيرَة في خدمة اهداف التنمية الاقتصادية المصرية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني: research<www.mof.gov.eg تاريخ الزيارة ٢٦ ١١ ٢٠٢٥ ٣ ٨ pm.

١ () اسار فخري عبد اللطيف ، المَشْرُوعَات الصَغِيرَة والمتوسطة المفهوم ...المقومات..المعالجات ، بحث منشور على الموقع الالكتروني : file-153043169326679<cbi.iq تاريخ الزيارة ٢٦ ١١ ٢٠٢ ٧ ٨ pm.

١ () منتظر فاضل سعد البطاط وازهار صاحب جياد ، دور القروض المصرفية في تمويل المَشْرُوعات الصَغِيرَة في العراق، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية الصادرة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة ، المجلد(٤)، العدد٤ ٥، ٢٠٩ ٧.

٢ () حنين جلال الدماغ ، دور التَمويل في تنمية المَشْرُوعَات الصَغِيرَة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا في جامعة الازهر-غزة، فلسطين، ٢٠١٩

٢ () سماح مصطفى عبد الغني ، مصدر سابق، ص ٨.

٢ () يوسف فوزي علي وعلي نبع صايل ، مصدر سابق،ص ٤ ٨

٢() موقع البنك المركز العراقي: المكتب الاعلامي، https://cbi.iq/news/view/1462 اخر زيارة ٣ ١١ ٢٠٢.

٢() مبادرة البنك المركزي العراقي: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-160982997519491.pdf اخر زيارة ٤ ١١ ٢٠٢.

٢() تجدر الاشارة الى وجود تعليمات في تمويل المَشْرُوعات الصَغِيرَة للبنك المركزي العراقي رقم ٧لسنة ٢٠١٥ واعمام الصيرفة رقم ٨ ٧ ٨ ٢٠١٥ والتعليمات رقم ٣ في ٢٠/ ١ ٢٠١٥.

٢() https://www.rafidain-bank.gov.iq/history.html اخر زيارة ٩ ١٢ ٢٠٢.

٢() أ.د.سعيد علي ووسام مجيد، دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المَشْرُوعات الصَغِيرَة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة عدد خاص بالمؤتمر العلمي السابع ٨ ٢٠١٨ ٢٨ ٨.

٢() كتاب مجلس الوزراء، لجنة الشؤون الاقتصادية بالعدد س.ل ٤ ١٣٣ في ٣ ٩ ٢٠٠٧. وينظر موقع المصرف: https://www.rafidain-bank.gov.iq/mini.project.html

٢() http://rasheedbank.gov.iq/ar اخر زيارة ٨ ١٢ ٢٠٢

٣() موقع المصرف: http://rasheedbank.gov.iq/ اخر زيارة ٤ ١١ ٢٠٢.

٣() https://www.indbk.gov.iq/ar/about_us/overview/ اخر زيارة ٩ ١٢ ٢٠٢.

٣() أ.د.سعيد علي ووسام مجيد، مصدر سابق،ص ٩ ٨.

٣() احصائية كاملة للمصارف الحكومية والخاصة الاسلامية وفق بيانات البنك المركزي العراقي متاحة على الموقع: https://cbi.iq/page/113 اخر زيارة ٨ ١٢ ٢٠٢.

٣() د.سامح عبد الكريم، دور التَمويل الاسلامي في دعم المَشْرُوعَات الصَغِيرَة والمتوسطة، دراسة حالة الاردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥، ٥ ٢٠١٥،ص١ ٢٢٢.

٣() د.خالد عبد الله، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ١ ٢٠٠٦؛ أ.لبنى معطي، اساليب وصيغ التَمويل الاسلامي للمشاريع الصغرة بين النظرية والتطبيق، مجلة المالية والاسواق، مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر ، المجلد ٢، العدد ١، اذار ٥ ٢٠١٦ ص ٤٤ ٣ ٥ ٣.

٣() الوقائع العراقية: العدد٤ ٦ ٤ في ٢٠ ١ ٩ ٢٠.

٣() المادتين(١، ٢) من التعليمات.

٣() المادة(٤/ثانيا) من التعليمات.

٣() الموقع الرسمي للشركة: http://www.icbg.iq/index.php?name=News&file=article&sid=21 اخر زيارة ٥ ١١ ٢٠٢

٤() ا.د.فارس كريم و حسين شريف ، مصدر سابق، ص ١ ٣ وما بعدها

٤() احمد حسين واخرون ، دور المصارف الخاصة في تمويل المَشْرُوعَات الصَغِيرَة و المتوسطة في العراق ، مجله جامعة الانبار للعلوم الاقتصاديه و الاداريه ، مجلد ٤، العدد ٧، ١١ ٢٠١٢، ص ٥٣

٤() فارس كريم بريهي وحسين شريف نعيم، مصدر سابق،ص ١ ٣.

٤() لمزيد من التفاصيل: د.عماد القيسي، المصارف الاسلامية وتمويل المَشْرُوعات الصَغيرَة والمتوسطة، مجلة دنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد ٧،بلا سنة ٤ ٣.

٤() يوسف فوزي وعلي نبع، معوقات تنمية المَشْرُوعات الصَغيرَة والمتوسطة في العراق مع التركيز على الدور التَمْويلي للمصارف الخاصة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد ١، العدد٢ ٢، ٨ ٢٠ص ١٩٥.

٤() فارس كريم بريهي وحسين شريف نعيم، مصدر سابق ٥ ٣.

٤() د.رشا سيروب، تمويل المَشْرُوعات الصَغيرَة والمتوسطة في سورية، مركز دمشق للابحاث والدراسات، سورية، ٨ ٢٠ص ١ ٢

٤() محمد الطاهر الهاشمي، صندوق استثمار اسلامي مخاطر لتمويل المَشْرُوعات الصَغيرَة والمتوسطة، المؤتمر الدولي الثاني للاكاديمية الاوربية للتمويل والاقتصاد الاسلامية في تركيا، ٨ ٩ ١١ ٩ ٢٠ص ١ ٢ وما بعدها.

٤() أ.د.فارس كريم وحسين شريف، مصدر سابق٠٩ ٣.

٤() د.عماد محمد علي، محاولة صياغة برنامج تمويلي متكامل لدعم المَشْرُوعات الصَغيرَة والمتوسطة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ٦، العدد٩ ٥، ٢٠١ص ١٠ ١.

٥() د.عماد محمد علي، مصدر سابق ٣ ١

المصادر

اولا: الكتب.

١- د.خالد عبد الله، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٠.

٢-د.رشا سيروب، تمويل المَشْرُوعات الصَغيرَة والمتوسطة في سورية، مركز دمشق للابحاث والدراسات، سورية، ٢٠١٨.

ثانيا: البحوث والدراسات.

١- احمد حسين واخرون ، دور المصارف الخاصة في تمويل المَشْرُوعَات الصَغيرَة و المتوسطة في العراق ، مجله جامعة الانبار للعلوم الاقتصاديه و الاداريه ، مجلد ٤، العدد ٧، ٢٠١١.

٢- احمد كامل حسن الناصح ، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق واثرها في التشغيل ، بحث منور في مجلة الادارة والاقتصاد الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، بدون مجلد ، العدد (٦٩) ، ٢٠٠٨.

٣- د. بيان حرب ، دور المَشْرُوَعات الصَغيرَة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية الصادرة عن ، المجلد (٢٢) ، العدد الثاني ، ٢٠٠٦.

٤-د.سامح عبد الكريم، دور التَمْويل الاسلامي في دعم المَشْرُوَعات الصَغيرَة والمتوسطة، دراسة حالة الاردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٥، ٢٠١٥.

٥-سعد عبد محمد ، معوقات عمل المصارف الاسلامية في تمويل المَشْرُوعَات الصَغيرَة في العراق ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع ٢٠١٨.

٦-د. سعيد علي محمد ، دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المَشْرُوَعات الصَغيرَة ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع ٢٠١٨.

٧-أ.د.سعيد علي ووسام مجيد، دور المصارف التجارية الحكومية العراقية في تمويل المَشْرُوَعات الصَغيرَة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة عدد خاص بالمؤتمر العلمي السابع ٢٠١٨.
٨-سلام نعمة ، اهمية الدعم الحكومي في تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في العراق ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، بدون مجلد، العدد (٤٨) ، ٢٠١٦.
٩-عمر خلف فزع ، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق التوطن والتَمْوِيل ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية لسنة ٢٠١٣.
١٠-د.عماد محمد علي، محاولة صياغة برنامج تمويلي متكامل لدعم المَشْرُوَعات الصَغيرَة والمتوسطة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٦، العدد ٥٩، ٢٠١٠.
١١-د.عماد القيسي، المصارف الاسلامية وتمويل المَشْرُوَعات الصَغيرَة والمتوسطة، مجلة دنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد ٧، بلا سنة.
١٢-فارس كريم بريهي وحسين شريف نعيم ، مؤسسات التَمْوِيل ودورها في تطوير المشروعات ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغدادالمجلد (٢٢) ، العدد (٨٨) .
١٣-أ.لبنى معطي، اساليب وصيغ التَمْوِيل الاسلامي للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق، مجلة المالية والاسواق، مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر ، المجلد ٢، العدد ١، اذار٢٠١٥.
١٤-محمد الطاهر الهاشمي، صندوق استثمار اسلامي مخاطر لتمويل المَشْرُوَعات الصَغيرَة والمتوسطة، المؤتمر الدولي الثاني للاكاديمية الاوربية للتمويل والاقتصاد الاسلامية في تركيا، ٨-٢٠١٩/١١/٩.
١٥-منتظر فاضل سعد البطاط وازهار صاحب جياد ، دور القروض المصرفية في تمويل المَشْرُوَعات الصَغيرَة في العراق، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية الصادرة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة ، المجلد (١٤) ، العدد (٥٤) ،٢٠١٩.
١٦-يوسف فوزي وعلي نبع، معوقات تنمية المَشْرُوَعات الصَغيرَة والمتوسطة في العراق مع التركيز على الدور التَمْوِيلي للمصارف الخاصة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد ١٠ ، العدد ٢١ ، ٢٠١٨.
ثالثا: مصادر شبكة المعلومات العالمية.
١-ابراهيم خليل العلاف ، الجذور التاريخية لنشأة وتطور(القطاع الخاص) في العراق حتى صدور قرار قرارات التأميم سنة ١٩٦٤ مقال منشور على الموقع الالكتروني : m.ahwar.org تاريخ الزيارة٢٥/١/٢٠١٢ ٤:٤٣pm.
٢-اسار فخري عبد اللطيف ، المَشْرُوعَات الصَغيرَة والمتوسطة المفهوم ...المقومات..المعالجات ، بحث منشور على الموقع الالكتروني : file-153043169326679<cbi.iq تاريخ الزيارة ٢٦/١/٢٠٢١ ٨:٢٧ pm.
٣-سماح مصطفى عبد الغني ، تفعيل دور المَشْرُوَعات الصَغيرَة في خدمة اهداف التنمية الاقتصادية المصرية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني: research<www.mof.gov.eg تاريخ الزيارة ٢٦/١/٢٠٢١ ٨:٣٥ pm.

٤-موقع منظمة الامم المتحدة (يونيدو) متاح على الموقع الالكتروني: www.unido.org تاريخ الزيارة٢٥ /١٠/٢٠٢١:١٠pm.
٥-موقع البنك المركز العراقي: المكتب الاعلامي، https://cbi.iq/news/view/1462 اخر زيارة ٢٠٢١/١/٣.
٦-مبادرة البنك المركزي العراقي: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-160982997519491.pdf اخر زيارة ٢٠٢١/١/٤ .
٧-موقع مصرف الرافدين: https://www.rafidain-bank.gov.iq/mini.project.html
٨-موقع المصرف الرشيد: http://rasheedbank.gov.iq/
رابعا: الاطاريح والرسائل العلمية.
١- حنين جلال الدماغ ، دور التَمْوِيل في تنمية المَشْرُوعَات الصَغِيرَة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا في جامعة الازهر-غزة، فلسطين، ٢٠١٠.
٢-مصعب عبد الهادي دياب الشيخ خليل ، المَشْرُوعات الصَغِيرَة ودورها في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا في جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، ٢٠١٩.
خامسا: التشريعات والتعليمات والكتب الرسمية
اولا: التشريعات.
قانون الأستثمار الصناعي العراقي رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ .
قانون المصارف الاسلامية العراقي رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ .
قانون مصرف النهرين الاسلامي رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٢ .
ثانيا: التعليمات والكتب الرسمية.
١-تعليمات رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ والخاصة بتنظيم عمل شركات تمويل المَشْرُوعَات الصَغِيرَة والمتوسطة الصادرة من البنك المركزي العراقي.
٢-كتاب مجلس الوزراء، لجنة الشؤون الاقتصادية بالعدد س.ل ١٢٣٤ في ٢٠٠٧/٩/١٣ .